المحور الرابع: مستويات تحليل السياسة العامة

إن عملية تحليل السياسة العامة تتطلب إطار منهجي بما يتوافق والعلاقة التكاملية بين البيئة والنظام السياسي بمؤسساته ومخرجاته، ويتضمن الإطار المنهجي مستويات التحليل التي يتم رصدها فيما يلي:

1) المستوى الأول: رصد وتحليل الأطر الدستورية والقانونية

يتم تحليل هذه الأطر التي تتحكم في صنع السياسة العامة، لأن هذه الأطر هي التي تمثل القواعد والضوابط والإجراءات المؤسساتية والقانونية التي لها صلة بالسياسات العامة من مرحلة الرسم إلى مرحلة التقييم، فبتحليل أداء هذه الأطر والقيام بمقارنتها بما في الواقع، يمكن الوقوف على حدود التطابق أو التضاد بين السياق القانوني والعملي الذي يحكم عملية تنفيذ السياسات العامة، وبالتالي فإن هذا المستوى يوضح مجموع القواعد والإجراءات القانونية والمؤسساتية التي تتحكم في صناعة السياسة العامة ورصد الاطار القانوني والمؤسسي لعملية صنع السياسة العامة بآلية المقارنة بين الواقع والمأمول، إضافة إلى إيجاد حالات التجاوز والتنافي ومحاولة إصلاحها وفق ما تتيحه نفس الأطر القانونية والمؤسساتية.

2) المستوى الثاني: رصد وتحليل وتقويم الأدوار الفعلية للفاعلين الرئيسيين:

في هذا المستوى يتم تحليل أدوار الفاعلين سواء الحكومة أو البرلمان أو غيرهما من الفواعل المساهمة في صنع السياسة العامة، مثلا يتم تحليلا دور الحكومة وفق الأطر القانونية التي تخولها الاشتراك في صياغة السياسة العامة، ومن ثم تحليل الاطار المؤسسي الذي اعتمدت عليه في مسألة اشتراكها، ثم يتم تحليل مدى فعاليتها كأحد شركاء في صناعة السياسة العامة، بعدها يتم مطابقة ما هو نتاج الأطر القانونية والمؤسساتية مع ما هو في الواقع ومدى توافق المتطلبات والدوافع والمسببات في اجراح السياسة العامة وتنفيذها وفق ما هو مخطط لها.

3) المستوى الثالث: تحليل محتوى/ مضمون السياسة العامة:

في هذا المستوى يتم الوقوف على أهداف وأولويات السياسة العامة التي نقوم بتحليلها قبل تنفيذها.

4) المستوى الرابع: تحليل تنفيذ السياسة العامة:

يتم دراسة طبيعة الأجهزة التي تقوم بالتنفيذ من حيث: كيفية التنفيذ، وأجهزة التنفيذ.

5) المستوى الخامس:

في هذا المستوى يتم تحليل نتائج السياسات العامة على ضوء ما تم تحديده من أهداف معلنة مبرزا فيذلك محلل السياسة عوامل النجاح، إضافة مدى توافق الأهداف والنتائج مع اظهار حالات اما التناسق والتوافق، اما التناقض والتنافر بينهما.